

العلاقات «العربية-الإسرائيلية» على ضوء اتفاقية «الكويز»:

التجربة المصرية في استخدام التطبيع أداة لضبط التفاعلات الإقليمية لمصلحة السلام

محمد عبدالهادي

العربية الإسرائيلية بالتقدم في عملية السلام، وهي صياغة سبقها بـ ١٤ عاما نص وروح قرار مبارك سحب السفير المصري من تل أبيب عام ١٩٨٢، كما جاء قراره سحب السفير مرة أخرى في نوفمبر ٢٠٠٠ احتجاجا على ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في نفس الاطار وعلى ذلك يتضح أن التجربة المصرية في قضية التطبيع والعلاقات مع إسرائيل قد وظفتها لمصلحة الأطراف العربية المفاوضة قبل أن تجنى هي ثمارها ومن ثم ظهر مصطلح «السلام البارد» الذي حولته مصر في بعض الأحيان إلى «صقيع».

وهذا المحدد في السياسة الخارجية المصرية حيال إسرائيل جعل هذه القضية أداة مرنة للتعامل مع التطورات الإقليمية ليس بمفهوم الارتداد للماضي كما يتوهم البعض ويتحدث عن توجهات ناصرية تطفو أحيانا، لكن بمفهوم المستقبل، فالأدوار الإقليمية تتحدد حسب استخدام كل طرف أدواته لتحقيق مصالحه الوطنية والإقليمية سواء وصف البعض هذه التوجهات بأنها ناصرية أو وصفها البعض الآخر بأنها ساداتية.

اتفاقية الكويز

على ضوء هذه الخلفية يجب النظر إلى الاتفاق المصري الإسرائيلي الأمريكي لتحديد مناطق صناعية مؤهلة للتصدير للأسواق الأمريكية أو ما يعرف بـ «اتفاقية الكويز» والتي تستند إلى مبادرة أطلقها الكونجرس في نوفمبر ١٩٩٦ لدعم السلام في الشرق الأوسط ولتشجيع التعاون الإقليمي بين إسرائيل وجيرانها وطرحته هذه المبادرة في توقيت انعقاد المؤتمر الإقليمي الثالث لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالقاهرة في نفس الشهر نوفمبر ١٩٩٦، ونظرا لأجواء عملية السلام آنذاك واستئناف نتائجه عمليات الاستعمار في أبو غنيم ثم فتحه نفق البراق بالقدس، فقد وضعت مصر المؤتمر ومقترحات التعاون الإقليمي بحضور إسرائيل في إطارها الصحيح، وإزاء استمرار الممارسات الإسرائيلية رفضت مصر والسعودية المشاركة في المؤتمر الرابع بالدوحة في نوفمبر من العام التالي ١٩٩٧، كما فشلت جميع محاولات عقد المؤتمر الخامس حتى الآن.

وجاءت إعادة طرح «اتفاق الكويز» أخيرا وسط مؤشرات لاحتمالات حدوث تحسن في العملية السياسية ويصرف النظر عن الفوائد الاقتصادية التي ستحققها مصر من الاتفاقية فإن السياسة المصرية تتحرك في هذا المضمار ليس فقط لتحقيق مصالح وطنية مشروعة بل أيضا

فتحت معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وعملية مدريد للسلام ١٩٩١، واتفاق أوسلو ١٩٩٣ وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض فلسطين - الباب أمام إقامة مصر وبعض الدول العربية - تباعا - علاقات دبلوماسية وتجارية مع إسرائيل، فضلا عن استمرار المفاوضات المباشرة في مسارات عملية السلام. وقبل أن تصبح قضية التطبيع والعلاقات مع إسرائيل محكومة سياسيا ومشروطة شعبيا على المستوى العربي، أقدمت مصر انطلاقا من الوعي بمسئولياتها القومية وخبراتها التاريخية على إخراج هذه القضية من «الاطار الثنائي» المصري - الإسرائيلي، لتربطها بالمصلحة القومية والوطنية التي لا تتجزأ في قضايا النزاع العربي - الإسرائيلي، واستخدمت مصر

التطبيع والعلاقات مع إسرائيل أداة لضبط التفاعلات الإقليمية ودفع عملية السلام وفق اقتناع بأنه ليس من مصلحة السلام نفسه استمرار طرف في حصد ثمار السلام دون دفع الثمن.

ضبط التفاعلات الإقليمية

وفي هذا الاطار أقدم الرئيس حسني مبارك عام ١٩٨٢ - والانسحاب الإسرائيلي من سيناء لا يزال طازجا - على سحب السفير المصري من تل أبيب احتجاجا على غزو لبنان في أول إشارة أو بالأحرى رسالة إلى إسرائيل مفادها أنه لا العلاقات ولا المعاهدة ذاتها سيحولان بين مصر وبين محيطها العربي أو سيعزلانها عن محيطها.

وفي ترجمة لهذا الاقتناع سارع الرئيس مبارك بالدعوة إلى عقد قمة الاسكندرية الثلاثية المصرية - السعودية - السورية الشهيرة في ديسمبر ١٩٩٤ بعد أقل من شهرين على عقد المؤتمر الإقليمي للتعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ما يعرف إعلاميا بالسوق الشرق أوسطية) بالدار البيضاء، لضبط الايقاع في قضية التطبيع والعلاقات مع إسرائيل بعد ما إنتهت تقديرات الموقف إلى أن وضع العربية (التطبيع) أمام الحصان (السلام) يضر بالمواقف التفاوضية للأطراف العربية. وحين لاحظت مصر أن هناك عزفا منفردا في المؤتمر الإقليمي الثاني في عمان في أكتوبر ١٩٩٥ أطلقت الدبلوماسية المصرية مصطلح «الهرولة» محذرة من آثار حصد إسرائيل ثمار السلام دون تقديم حقيقي في المفاوضات باتجاه التسوية.

وأدركت مصر - بعد وصول بنيامين نتانياهو للسلطة في إسرائيل ووضوح توجهه للانقلاب على الاتفاقيات التعاقدية مع الجانب الفلسطيني بناء على نصائح من «شخصيات أمريكية» - أن قرار قمة الاسكندرية الثلاثية يجب البناء عليه ليصبح قرارا عربيا جامعا على مستوى القمة، فدعا الرئيس مبارك إلى قمة عربية استثنائية في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٩٦ - بعد أسبوعين من تولي نتانياهو السلطة - أصدرت قرارا واضحا يربط التطبيع والتقدم في العلاقات

لتوظيف ثقلها وجهودها والعلاقة مع اسرائيل لصالح السلام والقضية الفلسطينية.
وتظل الاتفاقية رسالة مصرية مهمة سواء فى العلاقة مع الولايات المتحدة أو بالنسبة لعملية السلام.
«كويز»..عربى!

وعلى صعيد العلاقات العربية - الاسرائيلية، فبالإضافة إلى مصر أقدمت خمس دول عربية هى قطر، وسلطنة عمان، وتونس، والمغرب، وجيبوتى على فتح مكاتب تمثيل دبلوماسى وتجارى فى تل أبيب ومثلها فى غزة لدى السلطة الفلسطينية وفتحت اسرائيل بالمثل مكاتب نظيرة لها فى عواصم الدول الخمس. وبتوقيع الأردن معاهدة السلام مع اسرائيل عام ١٩٩٥ أصبح لاسرائيل تمثيلا فى دول عربية زادت الى ثمان بإقامة موريتانيا علاقات دبلوماسية كاملة عام ٢٠٠٠، وحصلت اسرائيل على اعتراف بحقها فى الوجود من دولة عربية تاسعة هى جزر القمر عام ١٩٩٧ لكن تنفيذ اتفاق إقامة علاقات دبلوماسية معطل حتى الآن بسبب الرفض الشعبى فى جزر القمر.

وبإضافة مصافحة رئيس الوزراء العراقى المؤقت إياد علاوى لوزير خارجية اسرائيل سيلفان شالوم على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر الماضى فى نيويورك، ومصافحة الرئيس الجزائرى عبدالعزیز بوتفليقة لرئيس الوزراء الاسرائيلى السابق إيهود باراك خلال جنازة العاهل المغربى الراحل الحسن الثانى فى يوليو ١٩٩٩، وسماح العقيد الليبى معمر القذافى قبل ذلك لمجموعة من الليبيين بـ «الحج» الى القدس، واستقبال اليمز سياحا اسرائيليين وبحصول رئيس الوزراء الأسبق بنيامين نتانياهو على تأشيرة دخول للإمارات هذا العام لحضور مؤتمر دولى بوصفه وزير المالية فى حكومة اسرائيل، تكون اسرائيل قد حققت إختراقات مهمة على الساحة العربية

وإذا أضفنا إلى ذلك الجانبين الفلسطينى والسورى اللذين تفاوضا منذ مدريد ١٩٩١ مباشرة مع حكومة اسرائيلية تكون هناك ١٦ دولة عربية (من أصل ٢٢) تعاملت مع اسرائيل دبلوماسيا وتجاريا وسياحيا وتفاوضيا.. وعلى المستوى الانسانى.. وفى إطار منظمات دولية

ويعنى آخر فإن أى مشروع قرار يعرض على مجلس الجامعة العربية بشأن إلغاء المقاطعة العربية لاسرائيل قد يتوافر له «النصاب القانونى»

المهم أن صمود اتفاقية «الكويز» أو غيرها وفق التجربة المصرية سيعطل مرهونا بمدى التزام حكومة اسرائيل بتنفيذ تعهداتها واحترام الاتفاقيات التعاقدية فى عملية السلام ومدى إنسجام سياستها مع متطلبات التعاون الإقليمى.